الأمم المتحدة

A/64/417

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٠ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بناء على توصية من المكتب، أن تدرج البند المعنون ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' في جدول أعمال دورتها الرابعة والستين وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ٢٢ و ٢٣ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ و ٤١، المعقودة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ و ١٠ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/64/SR.22 و 23 و 30 و 33 و 34 و41). ويُوجَّه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السابعة المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/64/SR.2-7).

٣ – وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/64/64-E/2009/10)؛

171209 171209 09-64595 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان (A/64/65)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان (A/64/489).

٤ - وفي الجلسة ٢٢ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلالي رئيس قسم العلم والتكنولوجيا بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر A/C.2/64/SR.22).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/64/L.11

٥ - في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل أذربيجان، باسم الاتحاد الروسي وإستونيا وأفغانستان وألمانيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأوكرانيا وباكستان والبرتغال وبلغاريا وبيلاروس وتركيا وجمهورية كوريا والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا وجورجيا والصين وطاجيكستان وقطر وكازاخستان وكندا والكويت، مشروع قرار معنونا ''مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان أوراسيا'' (A/C.2/64/L.11).

٦ - وفي جلستها ٣٤ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٧ - وفي الجلسة نفسها، صوّب ممثل أذربيجان شفويا مشروع القرار وأعلن أن أستراليا وإسرائيل وسلوفينيا وسويسرا والعراق وفنلندا ولكسمبرغ وليتوانيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وفي وقت لاحق ، انضمت جمهورية تترانيا المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - وفي جلستها ٣٤ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.11 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الأول).

باء - مشروعا القرارين A/C.2/64/L.26 و A/C.2/64/L.62

٩ - في الجلسة ٣٣ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنوناً

''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' (A/C.2/64/L.26)، ونصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وإلى قرارها ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وغيرها من القرارات ذات صلة بالموضوع،

"**وإذ تلاحظ** أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية، والتنوع الثقافي واللغوي، والتقاليد والأديان، وأن يشجع على احترام كل ذلك، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن عمليات تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سوف تواصل إثراء مجتمع المعلومات،

"**وإذ تشير** إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين أقرَّهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كما اعتمدهما الجمعية العامة، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين أقرهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واعتمدهما الجمعية العامة،

"**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

"**وإذ تحيط علماً** بتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي،

"**وإذ ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المستضيف للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، لتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي سنوياً، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي بغية تشجيع العمل على قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم،

"**وإذ تؤكد** ضرورة تضييق الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

"**وإذ تُسلم** بأهمية ولاية منتدى إدارة الإنترنت في مناقشة مسائل السياسات العامة المتعلقة بعناصر أساسية في إدارة الإنترنت من أجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها،

"**وإذ تُشير** إلى الفقرتين ٦٩ و٧١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي أقرَّه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن عملية تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من تنفيذ أدوارها والاضطلاع بمسؤولياتها، على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت،

"**وإذ تشير أيضاً** إلى الاجتماعات الأول إلى الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودة في أثينا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على التوالي، وإذ ترحب بعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في فلنيوس، عام ٢٠١٠،

"**وإذ ترحب**، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء أفريقيا، بمؤتمري القمة الأول والثاني لوصل أفريقيا بالإنترنت اللذين عقدا في كيغالي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي القاهرة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، في مبادرة ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

"**وإذ تقر** بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

"**وإذ تنوه** بمساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال لجنة تسخير العمل والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

"**وإذ تنوه أيضا** باجتماع ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في سانتياغو، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وإلى الدورة الثانية عشرة للجنة المعقودة في جنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩،

"**وإذ تحيط علما** بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات،

"**وإذ تشدد** على أن ما ينطوي عليه العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانات إنمائية، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وإذ تؤكد ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية،

"**وإذ تسلم** بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

"١ - **تُسلم** بأن بإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن توفر حلولاً جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تشجيع النمو الاقتصادي، والقدرة على المنافسة، والوصول إلى المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

"٢ - **تؤكد** الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها

الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

”٣ - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

”٤ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

”٥ - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات ضمن نطاق عريض من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

”٦ - **تعترف** بأن هناك فجوة بين الجنسين هي جزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

”٧ - **تشير** إلى ما أُدخل على آليات التمويل من تحسينات وابتكارات، بما في ذلك إنشاء صندوق تبرعات للتضامن الرقمي، كما ذُكر في إعلان مبادئ جنيف، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تمويله عن طريق التبرعات؛

”٨ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

”٩ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نموا والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

”١٠ - **تشجع أيضا** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

”١١ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠، بناء على مشاوراته مع جميع المنظمات المعنية تقريرا محددا يتضمن توصيات عن كيفية مواصلة العملية الرامية إلى تعزيز التعاون؛

”١٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية بفعالية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وإلى النظر في المساهمة، على النحو المناسب، في الصندوق الاستئماني لأصحاب المصلحة المتعددين المُنشأ للمنتدى؛

”١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينظر في توفير الدعم الضروري من الميزانية العادية لكفالة استدامة الأنشطة والعمليات الأساسية لأمانة منتدى إدارة الإنترنت لكي تنفذ برنامج أنشطتها، وفقا لولايتها؛

”١٥ - **تطلب** من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تنظم، خلال دورتها الثالثة عشرة التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٠، مناقشةً

مع رؤساء كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المشاركة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، من أجل قيام اللجنة بإعداد استعراض للتقدم المحرز خلال السنوات الخمس في سبيل تنفيذ تلك النتائج، بما في ذلك طرائق التنفيذ والمتابعة، وتشجع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها اللجنة الإقليمية، وميسري مسار العمل على المساهمة في هذا الجهد؛

''١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن استعراض التقدم المحرز خلال السنوات الخمس في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات''.

١٠ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٤١ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنون ''تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' (A/C.2/64/L.62)، قدمه نائب رئيس اللجنة، محمد شريف ديالو (غينيا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.26.

١١ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى نائب الرئيس ببيان صوّب خلاله شفويا لمشروع القرار A/C.2/64/L.62 (انظر A/C.2/64/SR.41).

١٣ - وفي جلستها ٤١ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.62، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثاني).

١٤ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل السودان ببيان باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.62، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/64/L.26 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٦ – توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

مشروع القرار الأول

مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان أوراسيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في جنيف من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[(١)]، وأيدتهما الجمعية العامة[(٢)]، وإلى التزام تونس، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة في مرحلته الثانية التي عُقدت في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[(٣)]، وأيدتهما الجمعية العامة[(٤)]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٥)]،

وإذ تؤكد ضرورة تضييق الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تشير إلى أن للحكومات وكذلك للقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى دوراً هاماً في سدّ الفجوة الرقمية لفائدة الجميع، وفي بناء مجتمع معلومات جامع محوره الناس،

وإذ تسلّم بأن الهياكل الأساسية المتطورة لشبكات المعلومات والاتصالات مثل طريق المعلومات الفائق السرعة، تشكل أحد العوامل المساعِدة الرئيسية في المجال التكنولوجي لإتاحة الفرص الرقمية، وإذ تنوه في هذا الصدد بالاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن طريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان أوراسيا الذي عقدته حكومة أذربيجان بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، في باكو في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

---

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٣) انظر A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

١ - **تسلّم** بأن بإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن توفر حلول جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تشجيع النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تسلّم أيضا** بالإمكانات الهائلة التي يمكن أن يوفرها مد جسور التواصل في المساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي، بما في ذلك النهوض بالمرأة وتعزيز التكامل الاجتماعي والتسامح؛

٣ - **تشدد** على أهمية تعزيز ومواصلة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لتشييد وتشغيل الهياكل الأساسية للمعلومات بهدف سدّ الفجوة الرقمية في المنطقة وتشجع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة في إيجاد الحلول المتعلقة بكيفية مد جسور التواصل على الصعيد الإقليمي؛

٤ - **تسلّم** بالحاجة إلى مد جسور التواصل في المنطقة للمساعدة في جسر الفجوة الرقمية، وفي هذا الصدد، ترحب بالمبادرة المتعلقة بطريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان أوراسيا وباستعداد جمهورية أذربيجان لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق هذه المبادرة.

مشروع القرار الثاني

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وإلى قرارها ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وغيرها من القرارات ذات صلة بالموضوع،

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية، والتنوع الثقافي واللغوي، والتقاليد والأديان، وأن يشجع على احترام كل ذلك، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[(١)] سوف تزيد من إغناء مجتمع المعلومات،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[(٢)] بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة[(٣)]، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدتهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[(٤)]، وأيدتهما الجمعية العامة[(٥)]،

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٥٩/٢٢٠.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٦٠/٢٥٢.

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي[٧]،

وإذ تؤكد ضرورة تضييق الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تُسلم بأهمية ولاية منتدى إدارة الإنترنت، باعتباره حواراً بين أصحاب المصلحة المتعددين تناقش فيه مسائل شتى، من بينها مسائل السياسات العامة المتعلقة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها، وإذ تكرر التأكيد أن جميع الحكومات عليها أن تضطلع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها التي تشمل الإدارة الدولية للإنترنت وكفالة استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها، وليس المسائل التقنية والتشغيلية اليومية، التي لا تؤثر في مسائل السياسة العامة الدولية،

وإذ تحيط علما بالمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت المعقود في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن مستقبل المنتدى الذي رحب عموما بتجديد ولايته وأقر بضرورة مواصلة المناقشة بشأن تحسين أساليب عمله؛

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماعات الأول والثاني والثالث والرابع لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودة في أثينا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على التوالي، وإذ ترحب بعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في فلنيوس عام ٢٠١٠،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بمؤتمري القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت اللذين عقدا في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والقاهرة في أيار/مايو ٢٠٠٨، وبمؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت المعقود في مينسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهي مبادرات

---

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/64/64-E/2009/10.

إقليمية ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالاتصال،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تنوه بمساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال لجنة تسخير العمل والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تنوه أيضا بالدورة الثانية عشرة للجنة، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، وإلى اجتماع ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تشدد على أن ما ينطوي عليه العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانات إنمائية لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وإذ تؤكد ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

١ - **تسلم** بأن بإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن توفر حلولاً جديدة لتحديات التنمية، وخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تعزيز النمو الاقتصادي، والقدرة على المنافسة، والوصول إلى المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تؤكد** الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال

لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٣ - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٤ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية، والتعليم، والقدرات، والاستثمارات، والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٥ - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات ضمن طائفة عريضة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

٦ - **تعترف** بأن هناك فجوة بين الجنسين هي جزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٧ - **تشير** إلى ما أدخل على آليات التمويل من تحسينات وابتكارات، بما في ذلك إنشاء صندوق تبرعات للتضامن الرقمي، كما ذُكر في إعلان مبادئ جنيف[٢]، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تمويله عن طريق التبرعات؛

٨ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٩ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف[٢] وتونس[٤] من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية

وأقل البلدان نموا والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، لتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي سنوياً، في إطار متابعة القمة بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم،

١١ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١٢ - **تلاحظ** قيام كل من الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩ لتيسير التفاعل بين الجهات الفاعلة المنفذة لمسارات عمل القمة العالمية، وتدعو المنظمين إلى إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة تامة في الأعمال التحضيرية لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠، المقرر عقده بجنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠؛

١٣ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تقر أيضاً** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين مكرسة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٥ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن ينظر في تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون في مسائل السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت[٨]؛

---

(٨) E/2009/92.

١٦ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية بفعالية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه في عام ٢٠١٠؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على النظر في تعزيز أمانة منتدى إدارة الإنترنت بهدف دعم أنشطته وعملياته، وفقا لولايته، بوسائل منها توفير أموال إضافية، حيثما أمكن، للصندوق الاستئماني دعما للأمانة؛

١٨ - **تطلب** إلى اللجنة أن تقوم، خلال دورتها الثالثة عشرة التي ستعقد في منتصف المدة قبل الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥، بتنظيم مناقشة موضوعية للتقدم المحرز على مدى خمس سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، وتدعو جميع الميسرين وأصحاب المصلحة إلى مراعاة ذلك عند مساهمتهم في تلك الدورة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ ومتابعة هذا القرار.